

بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية إبان ثورة عرب فلسطين ١٩٣٦-١٩٣٩ م.

د. عبد الوهاب احمد*

دفع استمرار وتصاعد نضال عرب فلسطين المسلح ضد الانتداب البريطاني والوجود الصهيوني في فلسطين بالحكومة البريطانية للبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية . ويعتبر تعيين اللجنة الملكية التي عرفت بلجنة بيل (Peel Commission) في آب (اغسطس) ١٩٣٦ م للثبوت من الأسباب الأساسية «للاضطرابات» التي نشبت في فلسطين في نيسان (ابريل) من ذلك العام ، ولرفع ما تراه من التوصيات لازالة تلك الأسباب ومنع تكرارها ، أول خطوة جادة من قبل بريطانيا لتحقيق تلك الغاية .

ولما كان ذهاب اللجنة إلى فلسطين مشروطاً بعودة الأمن والاستقرار إلى ربوعها ، فقد تأخر قيامها ووصولها إلى فلسطين حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ م . وفي تلك الأثناء تقدمت بعض الشخصيات والجهات المعنية بالأمر إلى وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية البريطانية ببعض المقترحات الرسمية وغير الرسمية لحل المشكلة الفلسطينية .

١ - نظام الكانتونات (Cantonisation) :-

كان مشروع تقسيم فلسطين إلى مقاطعات أو كانتونات (Cantons) من أبرز

* رئيس قسم التاريخ بجامعة الامارات المتحدة .

المقترحات المطروحة التي اثارت اهتمام ونقاش الجهات المعنية آنذاك . وفكرة الكانتونات هذه لم تكن جديدة . فقد سبق أن نادى بها حاييم وايزمن وطرحها كحل وارد ومحتمل للمشكلة الفلسطينية . وكان وايزمن يدعو « لتطوير » فلسطين إلى « كانتونات كمنولث » على نهج سويسرا^(١) .

وقد دفعت الحاجة الملحة للوصول إلى حل سلمي آنذاك بالحكومة البريطانية للنظر باهتمام لمشروع جديد للكانتونات تقدم به المستر آرشر كست (Archer Cust) الموظف السابق بحكومة فلسطين .

ويتلخص المشروع في تعيين بعض المناطق المحددة التي يسمح فيها لليهود بالاقامة وشراء الأراضي تنفيذاً للالتزامات الانتداب الإيجابية تجاه الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، وتخصيص ما دون ذلك من الأراضي لاحتياجات العرب سكان المنطقة الأصليين^(٢) . واشترط المشروع تحديد الكانتونات العربية واليهودية في تلك المناطق على أساس التواجد والتوزيع السكاني للعرب واليهود آنذاك . وكان هذا يعني ، بشكل عام ، إقامة كانتونات يهودية في المنطقة الساحلية شمال يافا ، وفي ساحل سارون ، ومنطقة معزولة في جنوب يافا نجح فيها الاستيطان اليهودي ، وكانتونات عربية في شرق الأردن وبقية فلسطين مع بعض الاستثناءات الطفيفة .

وأوضح « كست » أنه يمكن ، على ضوء هذه الترتيبات ، أن تقع كل المراكز العربية الصرفة مثل نابلس وعكا وغزة وغيرها ضمن المنطقة العربية ، بينما تضمن المدن اليهودية المقدسة مثل صفد وطبرية في المنطقة اليهودية . أما القدس وبيت لحم وحيفا فسيتم وضعها تحت إدارة الانتداب البريطاني المباشر .

ويهدف هذا الترتيب أساساً إلى منح إدارة الكانتونات أكبر قدر من الصلاحيات والسلطات التشريعية والتنفيذية . كما يمنح كلاً منها حكمه الذاتي الكامل في كافة المسائل المتعلقة بالهجرة وبيع الأراضي والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية ، وجمع الضرائب المحلية . ويمنح كذلك حكومة الانتداب البريطاني الحق في الإبقاء على سيطرتها الكاملة على كل المرافق الهامة في فلسطين كال دفاع والجمارك والمواصلات والبريد والبرق والآثار . كما يلزم المقاطعات العربية واليهودية بارسال ممثلين عنها للمجلس التشريعي المركزي الذي يرأسه المندوب السامي البريطاني في القدس .

وطرح « كست » مشروعه هذا على بعض الشخصيات العربية واليهودية ولكن

النتيجة لم تكن مشجعة . فقد جاء في مذكرة لوزير المستعمرات البريطاني لمجلس الوزراء بتاريخ ٤ تموز (يوليو) ١٩٣٦ م أن « كست » ، بموافقة وايزمن ، قد عرض مشروعه على وفد فلسطيني غير رسمي جاء إلى لندن لشرح القضية الفلسطينية وتنوير الرأي العام البريطاني بالموقف العربي الفلسطيني منها^(٣) . ورغم أن المشروع قد وجد بعض الترحيب من معظم أعضاء الوفد إلا أنهم أحجموا عن ابداء أي رأي صريح بشأنه . ومرد ذلك ، إن حدث فعلاً قد يرجع إلى الموقف الدقيق والحرص في فلسطين آنذاك ، ولطبيعة الوفد غير الرسمية .

وحتى وايزمن نفسه لم يكن على استعداد للموافقة على المشروع دون ابداء بعض التحفظات الجوهرية . فقد ورد أنه اشترط ، ضمن أشياء أخرى ، عدم الحد من الهجرة اليهودية إلا بمقدرة فلسطين الاقتصادية على استيعاب المزيد من المهاجرين الجدد . وعدم تقييد بيع الأراضي إلى أن يقتني اليهود ثلث الأراضي الزراعية المتبقية في فلسطين^(٤) .

ولما لم يكن من المتوقع أن يوافق عرب فلسطين على مثل هذه الشروط اليهودية أو غيرها فإن مشروع الكانتونات لم يعد مقبولاً كأساس لحل سلمي للمشكلة الفلسطينية آنذاك .

وكما اشارت لجنة بيل في تقريرها النهائي ، فيما بعد ، فإن نظام الكانتونات يبدو جذاباً للوهلة الأولى إذ أنه يتصدى في الظاهر لحل المشاكل الكبرى الثلاث ألا وهي الأراضي والهجرة والحكم الذاتي ، إلا أنه يقف دون تحقيق الأمان القومي لكل من العرب واليهود .

ولهذا ، وغيره من الأسباب ، فإن نظام الكانتونات لم يقدم الحل السلمي المنشود للمشكلة الفلسطينية فصرف النظر عنه مؤقتاً^(٥) .

٢ - الحل الديموغرافي (Demographic Solution) :-

وفي ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦ م تقدم هيرت صمويل اليهودي البريطاني المعروف وأول مندوب سام لبريطانيا في فلسطين (١٩٢٥ - ١٩٢٥ م) ، إلى اورمسي غور ، وزير المستعمرات البريطاني آنذاك ، بمسودة مشروع خاص لحل المشكلة الفلسطينية^(٦) . وطرح هذا المشروع ما يمكن أن نطلق عليه الحل الديموغرافي للمشكلة الفلسطينية إذ أنه اعتمد على اقامة توازن سكاني بين العرب واليهود في فلسطين لفترة تمتد إلى عام ١٩٥٠ م .

وأورد صمويل تسع نقاط كأساس للتوافق بين العرب واليهود يمكن تلخيصها في الآتي^(٧) :-

- ١ - تحديد تعداد اليهود بما لا يتجاوز الـ ٤٠٪ من عدد سكان فلسطين الكلي .
 - ٢ - تعيين مناطق محددة لا يسمح لليهود بشراء الأراضي أو الاستيطان فيها .
 - ٣ - فتح شرق الأردن لاستيطان اليهود والعرب على السواء .
 - ٤ - التأكيد على حقوق المسلمين في اماكنهم المقدسة .
 - ٥ - تكوين مجلس تشريعي (Legislative Council) في فلسطين يمثل فيه العرب واليهود والانجليز بالتساوي .
 - ٦ - اقامة اتحاد جمركي (Custom Union) بين فلسطين والعراق والعربية السعودية واليمن وشرق الأردن وسوريا ولبنان .
 - ٧ - ضمان حرية التجارة داخل المنطقة المعنية .
 - ٨ - تأسيس مجلس للمراقبة والاشراف (Supervisory Council) ، تتمثل فيه كافة الدول المعنية ، وتكون اللغة العربية لغته الرسمية .
- وكانت بريطانيا تأمل أن يلاقي هذا المشروع الذي تقدمت به شخصية يهودية مرموقة مثل صمويل ، قبولاً من العناصر المعتدلة في فلسطين عرباً كانوا أم يهوداً . ولكن آرثر ويكهوب (Arther Wauchope) مندوب بريطانيا السامي في فلسطين الذي كان ملمّاً بالأوضاع الداخلية في فلسطين كان يرى غير ذلك . فقد كان يدرك تماماً أن اليهود لم ولن يقبلوا بأي اجراءات عشوائية للحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، كما أن عرب فلسطين لن يقبلوا أي تفاوض مع اليهود في ذلك المنعطف الخطر من تاريخ المشكلة الفلسطينية .

ومع هذا فقد قام صمويل واللورد ونترتون (Winterton) ، رئيس اللجنة ، غير الرسمية ، التي شكلت في ايلول (سبتمبر) ١٩٣٦ م للدفاع عن المصالح العربية في مجلس العموم البريطاني ، بالاتصالات اللازمة للاجتماع بنوري السعيد ، وزير خارجية العراق ، للتداول معه في ذلك المشروع^(٨) . وفي اجتماعين طويلين تم عقدهما في باريس في ايلول (سبتمبر) قام كل من صمويل ونترتون باستعراض وشرح الخطوط العريضة للمشروع لنوري السعيد . ولكن النتيجة كانت سلبية إذ أن نوري السعيد

رفض المشروع بصورته تلك كأساس لحل المشكلة الفلسطينية .

وترجع اسباب رفض المشروع لعدة عوامل يمكن تلخيصها في الآتي :

١ - عدم توفر الأجواء السياسية الملائمة في فلسطين آنذاك لالتهاب المشاعر العربية واليهودية نتيجة لأحداث ١٩٣٦ م .

٢ - تشدد الحكومة البريطانية مع عرب فلسطين وإصرارها على رضوخهم دون قيد أو شرط .

٣ - عدم استعداد الحكومة البريطانية لمساندة المشروع أو المشاركة في أي مفاوضات قد تؤخر إحلال الأمن والسلام في فلسطين ، أو قد يفسرها العرب بأنها محاولة للحد من صلاحيات اللجنة الملكية .

٤ - الشك في مساندة المنظمة الصهيونية للمشروع .

٥ - عدم موافقة عرب فلسطين على محادثات نوري السعيد الذي كان موقفه متحرجاً آنذاك بعد أن رفضت الحكومة البريطانية وساطته من قبل لفض النزاع بينها وبين عرب فلسطين .

هذا بالإضافة إلى أن ينود المشروع نفسها لم تكن مقبولة لدى العرب . فقد رفضها نوري السعيد بصفته الشخصية ، وأوضح لكل من صمويل وونتوتون أن الحد من هجرة اليهود إلى فلسطين لا يمكن أن يعتبر تنازلاً حقيقياً للعرب لثقته التامة بأن اللجنة الملكية ستوصي به في تقريرها النهائي للحكومة البريطانية . وأبدى كذلك تحفظاته بشأن استيطان اليهود في شرق الأردن ، واقامة الاتحاد الجمركي مؤكداً لهما أن هذين البندين سيكونان لصالح اليهود أكثر من العرب . كما أكد لهما مراراً أن ما يريده العرب حقيقة هو وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين تماماً ، أو على الأقل لفترة تسمح للعرب بالحفاظ على اغلبيتهم السكانية الواضحة على اليهود .

ويمكننا كذلك أن نتلمس الأسباب الحقيقية لفشل المشروع في البند المتعلق باقامة اتحاد جمركي بين فلسطين والأقطار العربية المجاورة والذي كان الغرض الأساسي منه اغراء عرب فلسطين بقبول الحل المقترح . ولا شك أن صمويل كان يتصور أن فكرة الاتحاد الجمركي تتلاءم وتتمشى مع افكار الوحدة العربية وأنها ستجد تجاوباً وقبولاً من « المعتدلين » العرب ، ومن رواد الوحدة العربية ، أمثال نوري السعيد الذي كان على علاقة طيبة به وبحكومته ، منذ أن كان مندوباً سامياً لبريطانيا في

فلسطين ، وكان صمويل يأمل في أن يؤدي الاتحاد الجمركي المقترح إلى توثيق العلاقات الاقتصادية بين فلسطين والاقطار العربية المجاورة ولزيادة نفوذ وتأثير اليهود الاقتصادي والسياسي في المنطقة .

ولكن ذلك لم يفت على عرب فلسطين الذين كانوا يوجسون خيفة من مخططات الصهيونية الماكرة ومن كل ما يمكن أن يشتم منه رائحة الاطماع الصهيونية المتزايدة في المنطقة . فقد تشككوا منذ البداية في دوافع واهداف المشروع المعلنة وأيقنوا أن هدفه المباشر هو وقف المقاومة الفلسطينية للانتداب البريطاني والخطر الصهيوني ، وضمان استمرار تدفق المهاجرين اليهود ليس لفلسطين وحدها بل وإلى شرق الأردن أيضاً . أما هدفه النهائي فيتمثل في اشراك الدول العربية المجاورة في الشؤون الفلسطينية للتأثير « المعتدل » على موقف عرب فلسطين « المتطرف » من الانجليز واليهود ، ولتمكين الآخرين من بسط نفوذهم الاقتصادي والسياسي في منطقة الشرق الأوسط بأسرها تدريجياً .

كما أن القومية العربية المناهضة للاستعمار والصهيونية قد اخذت تنتشر في داخل فلسطين وخارجها وتلعب دوراً هاماً في تطورات الأحداث في الشرق الأوسط . وكان عرب فلسطين يرقبون بحذر كافة التحركات والمخططات الصهيونية التوسعية ويعملون على كشفها والتصدي لها ومقاومتها بشتى الوسائل والطرق .

وكان نوري السعيد يعي ويدرك ذلك جيداً وكتب به لرئيس وزراء بريطانيا آنذاك مؤكداً له أنه لا يمكن لأي شخص عربي ، عراقياً كان أو غيره ، الموافقة على هذا المشروع الخطير^(٩) ، في الوقت الذي يتشدد فيه موقف اليهود في فلسطين ويزداد اصطدامهم بالعرب . كما أخبر صمويل بأن هذا المشروع لا يمكن الموافقة عليه إلا في إطار الحل الشامل للمشكلة الفلسطينية ، وإنه إذا لم يتحقق ذلك فإن فلسطين ، بوضعها الحالي ، سوف تحرم من الانضمام لأي اتحاد فدرالي بين الدول العربية .

ونتيجة لذلك فإن مشروع الحل الديموغرافي الذي تقدم به هربرت صمويل قد فشل في أن يكون اساساً للتفاوض بين الأطراف المعنية بالمشكلة الفلسطينية .

٣ - التكافؤ السياسي (Political Parity) :-

وفي مقابلة له مع جون مافي (John Maffey) وكيل وزارة المستعمرات البريطانية بتاريخ ٢٣ تشرين الأول (اكتوبر) تقدم حاييم وايزمن رئيس المنظمة الصهيونية العالمية

باسم اليهود عامة باقتراح بالدخول في مفاوضات مباشرة مع عرب فلسطين تحت رعاية الحكومة البريطانية على اساس التكافؤ السياسي الدائم بين العرب واليهود في فلسطين بغض النظر عن تعدادهم السكاني . وكان وايزمن يأمل أن تزيل مبادرته تلك ، والتي اعتبرها تنازلاً حقيقياً للعرب^(١٠) ، كافة مخاوف العرب داخل فلسطين وخارجها .

أما فيما يتعلق بالهجرة فقد اوضح وايزمن بجلاء أن اليهود لم ولن يقبلوا بالحد منها ، وأن مقدرة فلسطين الاقتصادية على استيعاب المزيد من المهاجرين هي المحك الوحيد في هذا المجال ، وأكد « استحالة تنازل اليهود واستسلامهم في هذه النقطة الحيوية » .

وأبدت وزارة المستعمرات البريطانية استعدادها للترحيب بالنتائج المثمرة لمبادرة وايزمن ولكنها أحجمت عن أن تكون طرفاً ثالثاً فيها ، ولم تزد على أن طلبت من مندوب بريطانيا السامي في فلسطين ابداء الرأي .

ولم يكن ويكهوب (Wauchope) متفائلاً بنجاح أي مفاوضات مباشرة بين العرب واليهود ، كما اقترح وايزمن ، ووضح أن الدعوة لمثل هذه المفاوضات ستؤدي فقط إلى ايقاظ آمال كاذبة لحل المشكلة الفلسطينية . وأشار ويكهوب إلى استحالة التوفيق بين تطلعات العرب واليهود في فلسطين ، وأكد على عدم وجود قيادات عربية ويهودية قادرة على تقديم التنازلات الضرورية لتأمين الحل السلمي الملائم . كما أشار إلى عدم وجود شيء جديد في مبادرة وايزمن يجعلها أكثر قبولاً للعرب . وأوضح أن الاجتماعات والمداولات غير الرسمية التي حدثت بين العرب واليهود طوال الأشهر السابقة لم تؤد إلا للمزيد من عدم الثقة بين الطرفين^(١١) . وذكر أن احد العرب الذين شاركوا في تلك الاجتماعات قد أخبره بأن اليهود يبدأون بتقديم وعود براقعة سرعان ما تبخر عندما تتعرض للفحص الدقيق .

هذا وقد قام اميل الغوري سكرتير الحزب العربي الفلسطيني ، الذي كان في زيارة اعلامية لبريطانيا ، باخطار مساعد وكيل وزارة المستعمرات البريطانية باستحالة عقد مؤتمر مائدة مستديرة مع اليهود ، وأكد له أن العرب لا يعترفون اساساً بوجود اليهود في فلسطين دع عنك قبول دعوتهم إلى التكافؤ السياسي^(١٢) .

وهكذا فقد تضاءلت احتمالات عقد مؤتمر مائدة مستديرة يجمع بين العرب واليهود لمناقشة مبادرة وايزمن . ولمحت وزارة المستعمرات البريطانية لوايزمن بطرح مقترحاته تلك أمام اللجنة الملكية ، ورأت أن ذلك ربما يكون أفضل وأكثر فائدة .

وبالإضافة لهذا فقد قدمت عدة مقترحات غير محددة تتراوح بين الدعوة لتدويل فلسطين واستعمارها المباشر ، ولكنها لم تكن صالحة لتكون أساساً متيناً للمناقشة الجادة لحل المشكلة الفلسطينية .

٤ - التقسيم (Partition) :-

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ م توجهت لجنة بيل الملكية إلى فلسطين بعد أن عاد إليها الهدوء ، نسبياً ، لانجاز المهمة المكلفة بها . وكانت الحكومة البريطانية تأمل أن تتقدم اللجنة بتوصيات تمكنها من احلال السلام الدائم في فلسطين .

وبعد الاستماع إلى شهادات رؤساء الدوائر الحكومية وزعماء اليهود والعرب ، كلاً على حدة ، توصلت لجنة بيل إلى استحالة التوفيق بين تطلعات وأمانى العرب واليهود القومية المتضاربة أبداً في فلسطين . وقد أدلى الحاج امين الحسيني مفتي فلسطين ورئيس اللجنة العربية العليا بشهادة قوية وصريحة أكد فيها أنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم للمشكلة الفلسطينية دون تخلي بريطانيا التام عن « تجربة » الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، ووقف الهجرة اليهودية فوراً ، ومنع بيع الأراضي ، وانهاء الانتداب واقامة دولة ديمقراطية ترتبط مع بريطانيا باتفاقية على غرار الاتفاقية القائمة بين بريطانيا والعراق^(١٣) .

وكما لاحظت اللجنة الملكية فإن مطالبة عرب فلسطين بالاستقلال الوطني قد طغت على مطالبهم الدائمة بوقف الهجرة ومنع بيع الأراضي لليهود . وفي معرض رده على تساؤلات اللجنة الملكية حول مستقبل اليهود الموجودين في فلسطين آنذاك ، وكانوا حوالي أربعمئة ألف ، أجاب المفتي بحزم بضرورة ترك هذا الأمر للمستقبل ، وأشار إلى أن العرب سيتولون أمر اليهود بأنفسهم بعد نيلهم الاستقلال^(١٤) . وكان رده هذا تأكيداً لمخاوف اللجنة الملكية على مستقبل الأقلية اليهودية في الدولة الفلسطينية المستقلة .

ولم تكن مطالب اليهود أقل تطرفاً من مطالب عرب فلسطين فقد حرص وايزمن على تأكيد « حقوق اليهود التاريخية » في فلسطين والتزام بريطانيا باقامة الوطن القومي اليهودي وتسهيل الهجرة وشراء الأراضي . وانتقدت الحكومة البريطانية وزعم أنها لم تنفذ التزاماتها التي نص عليها صك الانتداب . كما رفض شرتوك تعاون الوكالة اليهودية مع

الحكومة على منع هجرة اليهود غير الشرعية إلى فلسطين ، وقال إن كل هجرة هي شرعية في نظر اليهود .

أما جابوتنسكي (Jabotinsky) رئيس حزب الإصلاح فقد طالب في مقابلته للجنة الملكية بلندن في ١١ شباط (فبراير) ١٩٣٧ م كممثل للمنظمة الصهيونية الجديدة المنشقة عن المنظمة الصهيونية العالمية بأن تفتح ابواب فلسطين ، بما فيها شرق الأردن ، للهجرة اليهودية المتواصلة حتى تصبح فلسطين « ارض اسرائيل » (Eretz Israel) حقيقة ، وتحصل على استقلالها ، فيما بعد كدولة يهودية خالصة^(١٥) .

وكان للمنظمة الصهيونية الجديدة ، التي انبثقت من حزب الإصلاح ، مشروع متكامل ، عرف بمشروع العشر سنوات ، لتحقيق تلك الغاية . وتضمن ذلك المشروع تكثيف التطور الزراعي في فلسطين ، وإعادة النظر في السياسة الحكومية لإصلاح الخدمة المدنية ، وتكوين فرقة يهودية في الجيش البريطاني ، والاعتراف بشرعية منظمة الدفاع عن النفس اليهودية^(١٦) .

وغادرت اللجنة الملكية فلسطين بتاريخ ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧ م ، وقامت بنشر تقريرها الشامل في مجلدين ضخمين في السابع من تموز (يوليو) من نفس العام .

ولخصت اللجنة الملكية أسباب « الاضطرابات » الأساسية في الآتي :-

- ١ - رغبة العرب في نيل الاستقلال القومي .
- ٢ - رفضهم لإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين وتخوفهم منه . كما أنها أشارت إلى العوامل الثانوية الأخرى التي ساعدت على نشوب « الاضطرابات » ولخصتها في الآتي :-

- ١ - انتشار روح القومية العربية داخل وخارج فلسطين .
- ٢ - فزع العرب من ازدياد الهجرة اليهودية واستمرار اليهود في شراء الأراضي .
- ٣ - انفراد اليهود بالتأثير على الرأي العام في بريطانيا .
- ٤ - عدم ثقة العرب في اخلاص الحكومة البريطانية وتشككهم في المقاصد النهائية للدولة المنتدبة .

وركزت اللجنة في تقريرها على أن المشكلة الفلسطينية في جوهرها هي مشكلة

سياسية ، وأن الصراع بين العرب واليهود هو في الأساس « صراع حق وحق » .
واعترفت اللجنة بأن وصف الأحداث الجارية في فلسطين بأنها « اضطراب » غير
دقيق ويعطي فكرة خاطئة لما يحدث فعلاً هناك وهو انتفاضة واضحة قام بها عرب
فلسطين بمساعدة أصدقائهم العرب في الدول العربية المجاورة ضد الانتداب
البريطاني والوجود الصهيوني في فلسطين .

وتشككت اللجنة في إمكانية التوفيق والاندماج بين العرب واليهود في فلسطين ،
وأوضحت أن الأمل في تحقيق ذلك معدوم نهائياً .

وعليه فقد توصلت اللجنة إلى أن « الورطة » في فلسطين كاملة وليس هنالك أمل
في الوصول إلى حلها في ظل الانتداب القائم أو أي نظام مشابه له . ولهذا فقد وجدت
اللجنة نفسها أمام خيارين لا ثالث لهما . إما تحويل نظام الانتداب تحويلاً جذرياً أو
انهاءه تماماً .

وفي حالة تبني البديل الأول ، أوصت اللجنة بالحد من الهجرة اليهودية ومنع
انتقال الأراضي العربية لليهود في بعض المناطق ، وألا تكون الهجرة على أساس
مقدرة فلسطين الاقتصادية على استيعاب المهاجرين الجدد وإنما على أساس « الحد
السياسي الأقصى » والذي يسمح بهجرة ١٢ ألف يهودي في السنة لمدة خمس
سنوات ، ولا يسمح بالمزيد عن ذلك في أي ظرف^(١٧) .

كما أوصت اللجنة ببعض الإصلاحات الإدارية وتقوية التفاهم بين اليهود والعرب
وتعزيز الأمن وتطوير مؤسسات الحكم الذاتي وتحسين تعليم العرب واقتصادهم
ومعاشهم وإنشاء مجلس تشريعي في فلسطين . ولكن اللجنة اضافت أن التوصيات التي
تقدمت بها لن « تزيل الظلامات » ولن « تمنع تكرارها » ولا تتعدى أن تكون
« مسكنات » لا يمكنها أن تستأصل الداء العضال الذي تعاني منه فلسطين ، والذي رأت
اللجنة بأن الأمل الوحيد لعلاج لا يتأتى إلا عن طريق إجراء عملية جراحية تتمثل في
تقسيم فلسطين^(١٨) .

وقبل أن يستقر رأي اللجنة النهائي على التقسيم رأت أن تقوم بفحص نظام
« الكانتونات » أولاً عليها تجد فيه الحل الملائم لتلك المشكلة المزمنة . ولكنها لم
تقف عنده طويلاً إذ أنها وجدت أن هذا النظام تلازمه « جل المصاعب التي تعترض
نظام التقسيم إن لم تكن كلها » ، دون أن تتوفر فيه الفائدة الكبرى المتوفرة في التقسيم
ألا وهي احتمال الوصول إلى سلم نهائي في فلسطين .

وعليه فقد أوصت اللجنة بتقسيم فلسطين إلى :

١ - دولة عربية ذات سيادة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة على غرار العراق ، وتشمل مناطق غزة وبئر السبع وصحراء النقب والخليل ونابلس والقسم الشرقي من مناطق طولكرم وجنين وبيسان ومدينة يافا ، وكذلك شرق الأردن .

٢ - ودولة يهودية تشمل جميع الساحل من حدود لبنان إلى المجدل وسهول سارون ومرج ابن عامر وبيسان ومنطقتي الجليل الشرقية والغربية .

٣ - ومنطقة انتداب بريطاني دائم تشمل مدن القدس وبيت لحم والناصرة وممرات ضيقاً تمتد من القدس إلى يافا ويضم مطاري اللد والرملة الحربيين ، على أن تبقى كذلك مدن حيفا وطبريا وصفد وعكا وبعض أجزاء النقب أو كله تحت الدولة المنتدبة لفترة مؤقتة .

وفي حالة اقرار التقسيم فإن بريطانيا ستعقد معاهدات منفصلة مع كل من الدولتين العربية واليهودية لتأمين وجودها في المنطقة وتلحق بهما بنوداً عسكرية تتعلق بوجود قواتها البحرية والعسكرية والجوية ، والمحافظة على المرافئ والطرق والسكك الحديدية ، وحماية انابيب البترول وما شاكل ذلك من الأمور المتعلقة بمصالح بريطانيا الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة .

كما تقوم الدولة المنتدبة كذلك بالمحافظة على الأماكن المقدسة الواقعة في أراضي كل من الدولتين العربية واليهودية وتأمين الوصول إليها ، وتحصيل الموارد الجمركية ليس فقط من موانئ ومدن الانتداب ولكن أيضاً من يافا وتل أبيب .

وأوصت اللجنة بتبادل السكان ، مع ما بين أملاك وإراضي وتعداد الفريقين من بون شاسع لا يحتمل أي معنى من معاني التبادل^(٩) . كما أوصت أيضاً بالزام حكومة كل قسم بشراء أملاك وإراضي الجنس الآخر . ولاحظت اللجنة أن الدولة العربية ستكون فقيرة وضعيفة الموارد الحيوية فأوجبت على الدولة اليهودية دفع اعانة سنوية لها ، كما أوجبت مثل ذلك على الحكومة البريطانية بالاضافة إلى مليون جنيه تدفعها الأخيرة للعرب تعويضاً لهم عما خسروه ، ومساعدة لهم على النشاط وال عمران .

ولخصت اللجنة مزايا التقسيم بالنسبة لعرب فلسطين في الآتي :-

١ - نيل الاستقلال القومي والتعاون مع عرب البلاد المجاورة لتحقيق وحدة العرب ورفقهم .

٢ - إزالة ما يساورهم من الخوف من « اكتساح اليهود لهم » واحتمال خضوعهم في النهاية للحكم اليهودي .

٣ - تقييد حدود الوطن القومي اليهودي تقييداً نهائياً ، ووضع انتداب جديد ليضمن حماية الأماكن المقدسة .

٤ - الحصول على اعانة مالية سنوية من الدولة اليهودية المقترحة . اما فوائد التقسيم بالنسبة لليهود فقد لخصتها في الآتي :-

١ - تأمين انشاء الوطن القومي اليهودي واثقاذه من احتمال الخضوع لحكم العرب في المستقبل .

٢ - تحويل الوطن القومي إلى دولة يهودية خالصة تملك حق الاشراف التام على الهجرة ويتمتع رعاياها بنفس الأوضاع التي يتمتع بها رعايا الدول الأخرى ، ويتخلص اليهود أخيراً من « عيشة الأقلية » .

٣ - العيش في سلام مع العرب .

٥ - موافقة بريطانيا على التقسيم :-

ولما كان مشروع التقسيم ، كما طرحته اللجنة الملكية ، قد اتاح لبريطانيا فرصة نادرة للخروج من المأزق الذي وجدت نفسها فيه نتيجة لالتزاماتها المتناقضة تجاه العرب واليهود ، والتخلي عن تلك الالتزامات دون المساس بمصالحها الحيوية في المنطقة ، لا سيما الاستراتيجية والاقتصادية ، فقد رحبت به الحكومة البريطانية واصدرت بياناً رسمياً اعلنت فيه موافقتها المبدئية عليه وعلى الحجج والاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة الملكية . واعترفت الحكومة البريطانية بالتناقضات الواضحة في التزاماتها المزدوجة للعرب واليهود في فلسطين ، وبصعوبة بل وباستحالة التوفيق بين امانيتهم وتطلعاتهم القومية في ظل الانتداب الحالي ، ووافقت على الأخذ بفكرة التقسيم باعتباره افضل وانجح الحلول المطروحة للخروج من تلك الورطة^(٢٠) .

وتركت الحكومة تحديد الأقسام العربية واليهودية والاندابية إلى اللجنة الفنية التي اوصت اللجنة الملكية بايفادها إلى فلسطين لتركيز الحدود المقترحة تركيزاً فنياً .

وإلى أن يتم التقسيم فقد أوضحت الحكومة البريطانية أنها لن تتخلى عن مسؤولياتها في توطيد الأمن والسلام وحسن اداء الحكم في سائر فلسطين ، واكدت

تصميمها على اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع معاملات انتقال الأراضي التي من شأنها الحاق الضرر بذلك المشروع . والتأكد من أن مجموع المهاجرين اليهود لفلسطين خلال الثمانية أشهر القادمة (آب « أغسطس » ١٩٣٧ م - آذار « مارس » ١٩٣٨ م) لن تتجاوز الثمانية آلاف شخص .

وبإقرارها وموافقتها على مشروع التقسيم الذي أوصت به اللجنة الملكية ، فإن الحكومة البريطانية قد اعترفت ضمناً بخطأ سياستها السابقة في فلسطين والمبنية على عدم تناقض وتضارب التزاماتها نحو العرب واليهود وامكانية التوفيق بين امانهم وتطلعاتهم القومية بمرور الزمن ، واعترفت بأن الانتداب الحالي غير عملي ولا يمكن تنفيذه ولا بد من انهاء . هذا بالإضافة إلى أنها كانت ترى أن التقسيم سيحقق تسوية دائمة لتلك المشكلة المستعصية ويتيح للعرب واليهود « نعمة السلام التي لا تقدر بثمن » (٢١) .

٦ - ردود الفعل العربية :-

جاءت ردود الفعل العربية سريعة وحاسمة . فقد اعلن عرب فلسطين على اختلاف احزابهم واتجاهاتهم السياسية ، عن رفضهم القاطع لمشروع التقسيم المقترح ، وأكدوا تصميمهم على محاربته والحفاظ على عروبة ووحدة فلسطين ، وعدم السماح لليهود الدخلاء باقتطاع أي جزء منها . ورغم استدعاء المندوب السامي للمفتي وآخرين من أعضاء اللجنة العربية العليا ونصحه بل وإنذاره المبطن لهم بالتروي والتزام الهدوء والسكينة ، فقد اجتمعت اللجنة برئاسة الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين ، واعلنت رفضها واستنكارها لتقرير اللجنة الملكية وتوصياتها وبيان الحكومة ، ووجهت نداء للملوك والرؤساء العرب تلفت فيه نظرهم لتلك الكارثة الجديدة (٢٢) التي توشك أن تحل بفلسطين . كما قامت اللجنة بنشر مذكرة قوية وعنيفة موجهة إلى وزير المستعمرات البريطاني رفضت فيها مشروع التقسيم نهائياً واستنكرت تبني الحكومة البريطانية له وكررت مطالب العرب بالاستقلال الوطني وانهاء « تجربة » الوطن القومي اليهودي ووقف الهجرة وبيع الأراضي (٢٣) . وأشارت إلى أن التقسيم يعني اقتطاع جزء من أرض فلسطين العربية وتسليمه إلى اليهود الدخلاء ، ويعني كذلك حرمانهم من حقهم الطبيعي في الحرية والاستقلال والوحدة العربية (٢٤) ، وينذر بآبادتهم وبتهديد فلسطين واقتلاع جذورها العربية الاسلامية .

وكان الأمير عبد الله الزعيم العربي الوحيد الذي ايد مشروع التقسيم . ولما كان

الأمير معروفاً بتعاونه مع الانجليز وتطلعاته واطماعه الشخصية في فلسطين لا سيما وأنه كان يأمل أن يكون الرئيس المنتظر للدولة العربية المقترحة ، فإن تأييده لم يأت بالنتيجة المرجوة بل جعل العرب اكثر تشككا في أمره . وحاول الأمير الاتصال بالعناصر والزعامات المؤيدة له في فلسطين وعلى رأسهم راغب النشاشيبي زعيم حزب الدفاع الفلسطيني لحثهم على الموافقة على مشروع التقسيم لقطع الطريق امام معارضيه ، إلا أنه لم يتمكن من ذلك لأن الاستياء كان شديداً والمعارضة عنيفة . وحتى راغب النشاشيبي نفسه ، الذي كان متردداً ، في رفض التقسيم ولم يقبل العودة لصفوف اللجنة العربية العليا في تلك الظروف الحرجة من تاريخ القضية الفلسطينية ، قد أبدى استعداداً لمجاراة اللجنة في المواقف والأمر الهامة (٢٥) .

وبالإضافة لاعتراضات العرب المبدئية على التقسيم هنالك مآخذ عدة جعلت مشروع التقسيم المقترح غير مقبول حتى لأولئك العرب الذين كانوا على استعداد للنظر فيه كمشروع حل دائم للمشكلة الفلسطينية .

وتتلخص تلك المآخذ في الآتي :-

١ - وقوع اخصب الأراضي الفلسطينية في الدولة اليهودية المقترحة ، بحيث لم يبق للعرب إلا « دولة صحراوية » فقيرة ليس لها اتصال مباشر بالبحر .

٢ - وقوع معظم الأماكن والمدن العربية الاسلامية المقدسة تحت سيطرة الانتداب الجديد والدولة اليهودية .

٣ - تعرض اعداد هائلة من المواطنين العرب للهجرة الاجبارية أو الوقوع تحت السيطرة اليهودية .

٤ - الأمير عبد الله ، الرئيس المنتظر للدولة العربية المقترحة ، لم يكن محبوباً ولا مقبولاً من زعماء عرب فلسطين والحكام العرب ، ولا سيما المفتي وابن سعود .

وأخذت المعارضة العربية للتقسيم تزداد قوة وصلابة داخل فلسطين وخارجها . واعلن عرب فلسطين مواصلة ثورتهم وكفاحهم المسلح لوقف التقسيم وانفجرت اعمال العنف من جديد ، وبدأت العصابات المسلحة نضالها القومي تحت قيادات فلسطينية سبق لها أن تدربت وتمرس على العمل الفدائي ابان المرحلة الأولى للثورة . وكان عبد الرحيم الحاج محمد وعارف عبد الرزاق من اشهر اولئك القادة واكثرهم فعالية في حرب العصابات . وانتشرت العصابات المسلحة في مختلف انحاء فلسطين واخذت

تهاجم مراكز الشرطة والجيش والمستوطنات اليهودية وتفجر انابيب البترول وتقطع خطوط السكة الحديدية واسلاك البرق والهاتف .

وتمكن الفدائيون من السيطرة ، مؤقتاً على بعض اجزاء المدن الفلسطينية الهامة ، كالقدس القديمة ، كما احتلوا اجزاء من الخليل وبئر السبع وطبرية واصبحت جميع مراكز الحكومة والمستوطنات اليهودية معرضة لهجمات قوية ومنظمة من قبل الفدائيين .

وفي ٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٣٧ م تم عقد مؤتمر عربي عام في بلودان بسوريا برئاسة ناجي السويدي أحد رؤساء العراق السابقين وحضرته وفود من مصر والعراق ولبنان وسوريا وشرق الأردن وفلسطين . واعترض المؤتمر على مشروع التقسيم وهاجموه بشدة وتعاهدوا جميعاً على التصدي له واحباطه واحباط كافة المؤامرات التي تحاك ضد الأمة العربية .

واتخذ المؤتمر قرارات عدة اهمها أن فلسطين جزء لا يتجزأ ولا يفصل عن الوطن العربي ، وأن العرب يرفضون تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها وسيقاومون ذلك بكل قواهم . كما طالب المؤتمرون بالغاء الانتداب وتصريح بلفور ، وبسيادة الشعب العربي الفلسطيني في وطنه ، وبوقف الهجرة وبيع الأراضي فوراً . ووضحوا لبريطانيا أن استمرار الصداقة بينها وبين العرب متوقف على استجابتها لتلك المطالب ، وأن اصرارها على سياستها الحاضرة يحمل جميع العرب على اتخاذ اتجاهات جديدة .

وتوج المؤتمر قراراتهم بميثاق اقسموا عليه وقوفاً في مظاهرة حماسية رائعة وهذا نصه :

« يعاهد المؤتمرون انفسهم امام الله والتاريخ والأمة العربية والشعوب الاسلامية أن يستمروا في الكفاح والقتال في سبيل فلسطين إلى أن يتم انقاذها وتحقق السيادة العربية عليها » (٢٦) .

٧ - ردود الفعل اليهودية :-

أما ردود فعل اليهود للتقسيم فقد كانت متفاوتة . فبينما عارضه البعض ، وعلى رأسهم جابوتنسكي ، ورفضوه رفضاً باتاً يزعم أنه لا يحقق آمال اليهود في جميع « وطنهم التاريخي » ، فقد قبله البعض ، من حيث المبدأ ، بزعامة وايزمان الذي رأى فيه بادرة لتحقيق « حلم الصهيونية العظيم » .

وكانت اقامة دولة يهودية ولو في جزء من فلسطين تعني لوايزمان الكثير . فهي تعني تحقيق حلم قديم وعزيز كما تعني تحرير اليهود وتخليصهم من « عيشة الأقلية » « والغتو » المفروضة عليهم في كافة أنحاء العالم ، واثاحة الفرصة لهم « لاعادة بناء حياتهم الاجتماعية والثقافية والقومية » في فلسطين والمساهمة في اثناء الحضارة الانسانية . وبالإضافة لهذا فقد كان وايزمان يأمل في أن تؤدي اقامة دولة يهودية في حدود معترف بها دوليا إلى تهدئة روع العرب من السيطرة اليهودية على كافة فلسطين ، وتمكّن اليهود من التوصل إلى اتفاق معهم داخل او خارج فلسطين^(٢٧) . ولا يفوتنا أن نذكر أن وايزمان كان موقناً بأن اقامة الدولة اليهودية في جزء من فلسطين ما هو إلا خطوة أولية ستؤدي حتماً وبمرور الزمن إلى استيلاء اليهود على كافة فلسطين واقامتهم لدولة اسرائيل الكبرى .

٨ - بريطانيا والتقسيم :-

وقد رحبت الصحافة البريطانية عموماً بتقرير اللجنة الملكية وبيان الحكومة البريطانية . ورغم تحسرها على تقسيم فلسطين فقد رأت فيه الوسيلة الوحيدة التي تمكن بريطانيا من الايفاء بالتزاماتها نحو العرب واليهود وكسب صداقتهم مع الاحتفاظ بمصالحها الحيوية في المنطقة^(٢٨) .

ولكن مشروع التقسيم قد تعرض لنقد عنيف ومتواصل عندما عرض على مجلس العموم البريطاني ومجلس اللوردات في يومي ٢٠ و ٢١ تموز (يوليو) على التوالي . وكان معظم النقد موجهاً لا للمشروع نفسه ، وإنما لتسرع الحكومة البريطانية في اقراره وتبنيه . وتفادياً للهزيمة البرلمانية المحققة قد وافقت الحكومة على عرض المشروع على عصبة الأمم بعد إجراء المشاورات الضرورية مستعينة بالتوصيات التي وردت في بيان الحكومة السابق .

وقامت الحكومة البريطانية بالفعل بعرض مشروع التقسيم على لجنة الانتداب الدائمة في جنيف في دورتها المنعقدة في الفترة ما بين ٣٠ تموز (يوليو) و ١٨ آب (اغسطس) ١٩٣٧ م . ورغم انتقادات اللجنة اللاذعة لسياسة بريطانيا في فلسطين ، إلا أنها اعترفت بأن نظام الانتداب الحالي لا يمكن الاستمرار فيه ، ورأت أنه من المفيد أن تواصل الحكومة البريطانية البحث في محاسن ومثالب التقسيم . ولما كان قرار اللجنة مبدئياً فكان لا بد من عرضه على مجلس عصبة الأمم للتصديق عليه واققراره . واجتمع المجلس في ١٤ ايلول (سبتمبر) وحول الحكومة البريطانية

الاستمرار في البحث عن حل عن طريق التقسيم ووضع الخطط اللازمة لتفاصيل المشروع على أن ينال موافقة المجلس في النهاية . واشترط المجلس أن يظل الانتداب قائماً إلى أن يتم التوصل لذلك الحل . واخذت الحكومة تعمل على تنفيذ ما وعدت به من دراسات . ولكنها ظلت تدور في حلقة مفرغة إذ كان لا بد لها من الحصول على موافقة البرلمان أولاً . ولما لم يكن هنالك طرف واحد ملتزم بقرار التقسيم المطلق فقد فضلت الحكومة البريطانية الانتظار والتريث ومراقبة الموقف بحذر إلى أن تبدل الظروف الراهنة .

٩ - مشروع ابن سعود :-

وقد أدى غموض وتردد السياسة البريطانية تجاه فلسطين إلى تزايد تشكك بعض الزعماء العرب في جدية بريطانيا وحرصها على تنفيذ التقسيم . وشجع ذلك ابن سعود على المجاهرة بمعارضته للتقسيم . ولجأ ابن سعود إلى الضغط الدبلوماسي لحمل الحكومة البريطانية على التخلي عن التقسيم نهائياً . فقام باخطار وزارة الخارجية البريطانية بأنه قد وجد صعوبات جمة في كبح جماح رعيته ، ولا سيما القبائل البدوية المجاورة لفلسطين ، التي تتوق لعبور الحدود لمحاربة اليهود في فلسطين . كما أخبرهم بأن علماء نجد مصرون على إصدار فتوى لاعلان الجهاد المقدس ، وأنه ، في هذه الحالة ، لا يستطيع الوقوف طويلاً بمعزل عن الاحداث (٢٩) .

وأخذ ابن سعود يكرر لبريطانيا أن اصرارها على التقسيم قد يدفع العرب اليائسين للتحالف مع الايطاليين الذين يتلهفون للاحاق الضرر بهيبة البريطانيين في المنطقة .

ولم يكتف ابن سعود بذلك بل قام بطرح مشروعه الخاص للتوصل إلى « حل عادل ومنصف » « للمشكلة الفلسطينية يرضي كافة الأطراف المعنية .

ويتلخص المشروع الذي طرحه ابن سعود في الدعوة لاقامة حكومة دستورية يمثل فيها سكان فلسطين حسب النسبة الحالية لاعدادهم وبضمانات كافية لحماية الأماكن المقدسة والأقليات والمصالح البريطانية في المنطقة . واشترط المشروع الحد من بيع الأراضي وتنظيم الهجرة بصورة تضمن الابقاء على النسبة الحالية للسكان (٣٠) .

١٠ - مشروع نوري باشا السعيد :-

وفي نهاية ايلول (سبتمبر) ١٩٣٧ م ، تقدم نوري باشا الذي استعاد آنذاك منصبه كوزير للخارجية العراقية ، لوزارة الخارجية البريطانية بالخطوط العريضة لمشروع حل للمشكلة الفلسطينية (٣١) .

دعا نوري باشا في ذلك المشروع إلى اقامة دولة فلسطينية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة على غرار المعاهدة المصرية (١٩٣٦ م) لحماية المصالح البريطانية في المنطقة واقامة نوع من الوحدة الفدرالية بين فلسطين والدول العربية المجاورة لا سيما دول الهلال الخصيب .

واوضح نوري أنه يمكن ، في هذا الاطار العام للتسوية ، الاعتراف بالوطن القومي اليهودي وحكمه الذاتي الكامل .

وركز نوري باشا في مشروعه هذا على كيفية اختيار رئيس الدولة الفدرالية ، واقترح أن تكون دورية محصورة فقط في رؤساء الدولة المعنية .

إلا أنه أغفل الحديث نهائياً ، وربما كان ذلك عمداً ، عن القضايا الأساسية المتعلقة بطبيعة الحكم الفدرالي ، ونوع الحكم الذاتي للوطن القومي اليهودي وعلاقته بالدولة الفدرالية ، كما تحاشى التعرض للقضيتين الأساسيتين المتعلقةتين بالهجرة وشراء الأراضي .

ورغم أن فكرة اقامة وحدة فدرالية ، بين فلسطين والدول العربية المجاورة ، كانت رائجة آنذاك وتحظى بتأييد كبير من معظم العرب ، إلا أن الفكرة كما طرحها نوري باشا لم تجذب انتباه القادة العرب لتشكك معظمهم في نوايا نوري باشا وفي امكانية تنفيذ المشروع .

وبالاضافة لروح العداء والخصومات الاسرية التي كانت سائدة بين معظم الحكام العرب ، بل وكانت مستحكمة عند بعضهم امثال ابن سعود والأمير عبد الله ، فقد كانت هنالك عوامل اخرى سياسية واقتصادية تقف في طريق الوحدة الفدرالية بين فلسطين والدول العربية المجاورة . فبالرغم من أن القادة العرب كانوا مجمعين على معارضة السياسة البريطانية في فلسطين وعلى معاداة ومحاربة الوجود الصهيوني فيها ، وفي مطالبتهم باستقلال فلسطين ، إلا أنهم لم يكونوا متفقين على وضع وعلاقة فلسطين المستقلة بالنسبة للبلاد العربية المجاورة .

فبينما ترى سوريا أن فلسطين جزء لا يتجزأ من « سوريا الكبرى » وقد اقتطعت منها ظلماً وتتطلع إلى استردادها وتوحيدها مع سوريا الأم ، كانت مصر ، التي تدرك أهمية فلسطين الاستراتيجية للدفاع عن قناة السويس ، ترى أن ذلك الحل غير عملي وغير مقبول بالنسبة لها . كما لم يكن ذلك الحل مقبولا من العراق ، الذي كان يتطلع

للولصول للبحر المتوسط عن طريق فلسطين ، إلا إذا كان شريكاً أساسياً فيه .
أما ابن سعود فقد كان معروفا بمعارضته الصارمة العنيدة لاقامة اي دولة هاشمية
كبرى تهدد مكانته . وقد ساعده ظهور مصر كقوة سياسية تتطلع لزعامة البلاد العربية
على التصدي لكافة المحاولات الرامية لاقامة اتحاد فدرالي بين فلسطين والدول العربية
المجاورة لا سيما دول الهلال الخصيب .

ولما كانت بريطانيا تدرك تماماً صعوبة اقامة اتحاد فدرالي بين فلسطين والدول
العربية المجاورة وتعلم جيداً أن هذه مسألة معقدة وشائكة ولن تؤدي إلى حل عاجل
للمشكلة الفلسطينية ، فقد حرصت على ألا تخرج نفسها في الأمر . هذا بالإضافة إلى
أنها كانت تخشى أن تؤدي تلك الخطوة إلى مزيد من التوتر في المنطقة لا سيما وأن
فرنسا قد ابدت معارضتها المسبقة لاقامة أي وحدة فدرالية في المنطقة العربية تضم
سوريا ولبنان .

وهكذا فإن مشروع نوري باشا السعيد لم يحظ بدوره بالاهتمام المتوقع من قبل
الحكومة البريطانية والجهات المعنية الأخرى .

١١ - مشروع نيوكمب :-

وفي صيف ١٩٣٨ م قدم إلى بغداد الكولونيل البريطاني المتقاعد نيوكمب ،
الذي عرف باهتماماته بالبلاد العربية عامة وفلسطين خاصة ، ليجتمع إلى ناجي
السويدي ونوري السعيد ويتصل عن طريقهما باللجنة العربية العليا في فلسطين لطرح
مشروعه الخاص بحل المشكلة الفلسطينية . وساد الاعتقاد آنذاك بأن المشروع كان
يحظى بتأييد قسم من اليهود الانجليز والامريكيين والفلسطينيين بل وقسم غير قليل من
الصهيونيين المعتدلين ، ورجح أن يكون قدوم نيوكمب إلى المنطقة كان باطلاع وموافقة
الحكومة البريطانية أو دوائر لندن النافذة .

ويتلخص مشروع نيوكمب في الآتي :-

١ - تأسيس دولة فلسطينية مستقلة .

٢ - المساواة بين جميع الفلسطينيين في الحقوق السياسية والمدنية في الدولة
المقترحة .

٣ - استمرار الحكومة البريطانية في ادارة شؤون الدولة لفترة انتقالية تحدد بين

الطرفين ، والرأي الغالب أن تكون عشر سنوات ، مع السماح للعرب واليهود بمزاولة الوظائف والمهام الادارية التي تؤهلهم للاضطلاع بمهام الحكم تدريجياً .

٢٤ - منح الطوائف الدينية صلاحيات واسعة لادارة شؤونهم الداخلية .

٥ - منح البلديات في المدن والقرى العربية واليهودية سلطات لامركزية واسعة تمكنها من السيطرة على التعليم والأمور الشخصية والمدنية والادارة المحلية .

٦ - ألا يتجاوز أعظم عدد لليهود تعدادهم الحالي .

٧ - صيانة الحكومة البريطانية لمصالح الطوائف المختلفة في فلسطين بعد تأسيس الدولة الفلسطينية المقترحة .

٨ - تأمين مصالح بريطانيا المشروعة (٣٢) .

وتم فحص وتمحيص المشروع من قبل اللجنة العربية العليا ورجلي العراق وادخلت عليه بعض التعديلات الضرورية . واخذ نيوكب المشروع المعدل وقفل عائداً إلى لندن (٣٣) .

لكن الحكومة البريطانية أرجأت النظر في المشروع وغيره من المشاريع الأخرى المطروحة إلى حين النظر في نتائج دراسات اللجنة الفنية .

عدول بريطانيا عن التقسيم :-

وإزاء استمرار تصاعد المعارضة العربية العنيفة لمشروع التقسيم ، وتجمع نذر الحرب العالمية الثانية ، اضطرت بريطانيا لمهادنة العرب بالعدول عن التقسيم مؤقتاً . وبدأت تلك المهادنة بتكوين وارسال اللجنة الفنية التي أوصت بها اللجنة الملكية لفلسطين للنظر في جوانب التقسيم الفنية وتخويلها في اقتراح التعديلات اللازمة لذلك المشروع بما في ذلك تغيير المناطق الموصى بابقائها تحت الانتداب . ومكثت اللجنة في فلسطين نحو ثلاثة شهور طافت خلالها المناطق العربية واليهودية وبعض مناطق شرق الاردن . وقد ووجهت اللجنة بمقاطعة عربية صارمة . وأجرت اللجنة تحقيقاتها في جو يسوده القلق ويخيم عليه الخطر النازي الذي بدأ يطل برأسه على أوروبا ويهدد أمن وسلامة العالم بأسره .

وغادرت اللجنة فلسطين في ٣ آب (اغسطس) ١٩٣٨ م ، وقامت بنشر تقريرها في تشرين الأول (اكتوبر) . وكما كان متوقعا ، فقد اعلنت اللجنة بالاجماع رفضها

لمشروع التقسيم الذي تقدمت به اللجنة الملكية ووصفته بأنه غير عملي . ورغم أنها تقدمت ، كما طلب منها ، بدراسات عديدة لمختلف مشاريع التقسيم الممكنة إلا أنها اوضحت المصاعب السياسية والاقتصادية والادارية الجمة التي تنجم عن تنفيذ أي مشروع من تلك المشاريع .

وفي ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨ م اصدرت الحكومة البريطانية بياناً ذكرت فيه أنه بعد امعان النظر والتدقيق في تقرير لجنة التقسيم الفنية فقد اتضح لها « أن المصاعب السياسية والادارية والمالية التي ينطوي عليها الاقتراح القائل بانشاء دولة عربية مستقلة واخرى يهودية مستقلة غير عملي^(٣٤) . وأعلنت أنها « ستواصل الاضطلاع بمسؤولياتها في حكم فلسطين بأجمعها الى أن تجد الحل المناسب . وأشارت كذلك إلى أن أهم الأسس لانهاء المشكلة الفلسطينية واقامة دعائم السلام والتقدم في فلسطين هي الوصول إلى تفاهم بين العرب واليهود .

وعليه فقد قررت الحكومة البريطانية توجيه الدعوة إلى ممثلين عن عرب فلسطين والدول العربية المجاورة من جهة ، وإلى الوكالة اليهودية من جهة اخرى ، للحضور إلى مؤتمر يعقد في لندن ، في اقرب فرصة ممكنة ، للتداول معهم حول السياسة المستقبلية في فلسطين ، بما فيها مسألة الهجرة . ووضحت الحكومة البريطانية أنه في حالة فشل مباحثات لندن فإنها ستتخذ قرارها الخاص على ضوء الدراسات التي تمت حتى ذلك الوقت ثم تعلن السياسة التي تنوي اتباعها^(٣٥) .

افتتح مؤتمر لندن جلساته في ٧ شباط (فبراير) ١٩٣٩ م . وبالإضافة إلى الوفد العربي الفلسطيني فقد حضرته وفود عربية اخرى تمثل العراق ومصر والسعودية وشرق الاردن واليمن ، كما حضره ممثلون عن يهود فلسطين ويهود العالم .

واتفق ممثلو الحكومات العربية مع الوفد الفلسطيني على عدم الجلوس مع اليهود إلى مائدة واحدة وعلى عدم اعتبارهم طرفاً في النزاع القائم . ووافقت الحكومة البريطانية على الأمر الأول ، وأخذ ممثلوها يجتمعون بالوفد العربي والوفد اليهودي كلاً على حدة . وبينما كانت بريطانيا تهدف من اشراك الدول العربية المجاورة في المؤتمر إلى اضفاء روح « الاعتدال » على موقف عرب فلسطين « المتطرف » ، فإن العرب كانوا يرون أن في مشاركة هذه الدول في مباحثات مستقبل فلسطين حماية لعروبتها واستقلالها .

وطالب العرب في المؤتمر بوقف الهجرة ومنع انتقال الأراضي العربية لليهود

والتخلي عن « تجربة » الوطن القومي اليهودي ، وقيام دولة فلسطينية مستقلة ترتبط ببريطانيا بمعاهدة تضمن الحقوق السياسية والمدنية لليهود ، والمصالح الاستراتيجية والاقتصادية لبريطانيا .

أما اليهود فقد طالبوا بالحفاظ على الوضع الراهن أي استمرار الانتداب ، وفتح فلسطين للهجرة اليهودية غير المحدودة ، وعدم الحد من انتقال الأراضي لليهود ، وأكدوا على اعتراضهم الشديد على كل اجراء من شأنه أن يحد أو يقيد من تطور الوطن القومي لليهود في فلسطين . وهكذا تحددت مواقف الطرفين بصورة حاسمة . فبينما يريد العرب الاستقلال ، وهم الأكثرية الساحقة ، كان اليهود يعارضون ذلك بقوة ما داموا اقلية .

ولما فشلت كل مساعي بريطانيا الدبلوماسية للتوفيق بين الطرفين قامت الحكومة بطرح تصورها الخاص لحل المشكلة والذي يتلخص في اقامة دولة فلسطينية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة على غرار المعاهدة الانغلو - عراقية تضمن مصالحها العسكرية والاقتصادية ، بعد فترة انتقال تمتد عشر سنوات ، إذا ما نجحت التطورات الدستورية وتعاون العرب واليهود في فلسطين في تلك الفترة .

ولكن العرب واليهود رفضوا التسوية المقترحة ، وانهارت المحادثات نهائياً بعد أن قاطعها الوفد اليهودي ، واعلنت بريطانيا أنها ستنفذ ما تراه مناسباً رغم معارضة الطرفين ورفضهما له .

الكتاب الأبيض (١٩٣٩ م) :-

وفي ٧ ايار (مايو) ١٩٣٩ م ، اصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض الخاص بسياستها تجاه فلسطين^(٣٦) ، والذي احتوى على نفس المقترحات التي قدمت في مؤتمر لندن ورفضها كل من العرب واليهود .

واستهلت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض بمقدمة وجيزة عدت فيها التزاماتها « المتساوية » والمتكافئة ازاء اليهود والعرب ، واعترفت بوجود بعض التناقضات التي اشارت اليها اللجنة الملكية في تلك الالتزامات ، واعربت عن رغبتها في ازالة الغموض المحيط ببعض العبارات الواردة في صك الانتداب كعبارة « وطن قومي للشعب اليهودي » . وكررت رفضها للتقسيم وتقدمت بمقترحاتها الخاصة لحل المشكلة الفلسطينية « على وجه يتفق مع الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب ونحو اليهود » ، تحت ثلاثة بنود رئيسية هي الدستور والهجرة والأراضي .

١ - الدستور :-

كررت الحكومة البريطانية رفضها لادعاءات اليهود ومطالب عرب فلسطين ، واكدت أن واضعي صك الانتداب ، كما أوضح كتاب تشرشل في عام ١٩٢٢ م ، لا يمكن أن يكونوا قد قصدوا تحويل فلسطين إلى دولة يهودية خلافاً لارادة العرب سكان البلاد . كما اعلنت بالمثل أنها « لا تستطيع أن توافق على أن مراسلات حسين - ماكمهون تشكل أساساً عادلاً للمطالبة بأن تتحول فلسطين إلى دولة عربية » . واعترفت بأن ابقاء فلسطين تحت الانتداب إلى الأبد أمر يخالف روح ونص الانتداب ، وأعلنت التزامها بالعمل لكي يتمتع أهل فلسطين ، وعلى وجه السرعة ، بحقوق الحكم الذاتي التي يمارسها أهل البلاد المجاورة . وقررت العمل على قيام دولة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات ترتبط مع المملكة المتحدة بمعاهدة تضمن للبلدين متطلبتهما التجارية والحربية في المستقبل ضماناً مرضياً ، وينتهي الانتداب تدريجياً بعد التشاور مع مجلس عصبة الأمم . وخلال هذه الفترة الانتقالية تتخذ التدابير اللازمة لاعطاء أهل فلسطين نصيباً متزايداً في الحكم الذاتي لبلادهم .

٢ - الهجرة :-

أما بالنسبة للهجرة فقد اعترفت بريطانيا بأنه لا يمكن تحقيق الوطن القومي لليهود في فلسطين بالسماح لهم بالهجرة المطلقة ، خاصة وأنها تؤثر في وضع البلاد الاقتصادي والسياسي . ولذلك رأت الحكومة البريطانية ضرورة تقييد الهجرة على اساس قدرة البلاد الاقتصادية من جهة ، وعدم استفزاز العرب من جهة اخرى ، فقررت بالسماح ولآخر مرة بادخال ٧٥ ألف يهودي خلال الخمسة أعوام القادمة ، ثم لا يسمح بعد ذلك بهجرة يهودية اخرى إلا بموافقة عرب فلسطين .

٣ - الأراضي :-

كما رأت الحكومة البريطانية ضرورة اصدار تشريعات من شأنها منع وتقييد انتقال الأراضي العربية لليهود حسب ظروف مناطق فلسطين المختلفة . ومنحت المندوب السامي في فلسطين السلطات اللازمة للقيام بذلك ، وأكدت تصميمها على تنفيذ سياستها الجديدة بغض النظر عن قبولها أو رفضها من أي الفريقين .

وهكذا فقد اضطرت بريطانيا نتيجة لظروف فلسطين الداخلية ، والظروف العالمية التي كانت تنذر باندلاع حرب كونية ثانية ، لمهادنة العرب والعدول عن مشروع التقسيم ، والاعتراف باستقلال فلسطين خلال عشر سنوات ، والحد من الهجرة ،

وتقييد بل ومنع انتقال الأراضي العربية لليهود في بعض مناطق فلسطين . ولكننا نلاحظ أن بريطانيا قد اشترطت تعاون اليهود والعرب خلال الفترة الانتقالية لقيام دولة فلسطين المستقلة . ولما كان مثل هذا التعاون مستحيلاً آنذاك ، فقد تضاءلت بل انعدمت فرصة تحقيق استقلال فلسطين ، وبالتالي فرصة ايجاد حل سلمي للمشكلة الفلسطينية .

ردود الفعل العربية واليهودية :-

تأرجحت ردود الفعل العربية لسياسة بريطانيا الجديدة المتمثلة في الكتاب الأبيض بين الرفض القاطع والقبول المتحفظ ، ولكنها تبلورت في النهاية في قبول العرب لها ، على علاقاتها ، ومطالبتهم للحكومة البريطانية بتنفيذها .

اما اليهود فقد قابلوا الكتاب الابيض بالاستياء والعداء والسخط ، وتعاهدوا على مقاومته حتى النهاية^(٣٧) . واصدرت الوكالة اليهودية بياناً قوياً احتجت فيه على سياسة بريطانيا الجديدة ووصفتها بأنها مناقضة لتصريح بلفور وصك الانتداب ، ومنافية لحقوق اليهود الطبيعية في فلسطين ، وتؤدي إلى اقامة « غيتو » لليهود في وطنهم^(٣٨) ، وإلى وضعهم « تحت رحمة » الأغلبية العربية المعادية لهم . كما وصفها وايزمن بأنها رضوخ « للارهاب » وتجميد للوطن القومي اليهودي^(٣٩) . ودعت الوكالة اليهودية إلى اضراب عام في يوم ١٨ ايار (مايو) في فلسطين احتجاجاً على ما اطلقت عليه اسم « الكتاب الأسود » . ونفذ الاضراب وتحول إلى مظاهرات صاخبة واحداث دامية^(٤٠) .

واستغلت الحركة الصهيونية الظروف المضطربة التي أوجدتها الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) م واخذت تعمل بكل قواها على مناهضة وابطال سياسة بريطانيا الجديدة في فلسطين . وتحولت عن بريطانيا التي شعرت بأنها قد استفدت اغراضها بالنسبة لهم ولم تعد الحامية المعتمدة لمخططاتهم الاستيطانية - الاستعمارية الرامية لاقامة دولة يهودية في فلسطين ، فاتجهت إلى الولايات المتحدة الامريكية التي اخذت تشكل القوة الصاعدة ومركز الثقل في مجال السياسة الدولية . واخذ زعماء الحركة الصهيونية يترددون على امريكا ويعقدون الندوات والمؤتمرات ويشيرون الحماس والنشاط في المنظمات اليهودية والصهيونية ويدفعونها للعمل لكسب الرأي العام الامريكي والضغط بذلك على الحكومة الامريكية لتبني المشكلة اليهودية والعمل على الغاء الكتاب الأبيض وفتح ابواب فلسطين للهجرة اليهودية غير المحدودة .

كما استغل زعماء الحركة الصهيونية ظروف الاضطهاد والتشريد التي يعاني منها اليهود على أيدي النازيين فهولوا ذلك وبالغوا فيه استدرازا لعطف الرأي العام

العالمي ، لا سيما الامريكي ، وتحقيقاً لأطماعهم في فلسطين بزيادة الهجرة إليها .
وأعلن المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرون الذي عقد في جنيف في آب
(اغسطس) ١٩٣٩ م ادانته ورفضه القاطع لسياسة بريطانيا الجديدة ووصفها بأنها « غير
اخلاقية » ، واكد عزم اليهود على محاربتها ومحاربة الحد من الهجرة وبيع الأراضي
بكافة الوسائل المتاحة^(١) .

وهكذا فشلت سياسة بريطانيا الجديدة في تقديم الحل المناسب للمشكلة
الفلسطينية . ويعتبر ذلك تجسيدا لفشل السياسة البريطانية التقليدية تجاه فلسطين
المبنية على المساومة والتوفيق بين مطالب وتطلعات العرب وادعاءات اليهود المتناقضة
أبداً . وفقدت بذلك الحكومة البريطانية زمام المبادرة في البحث عن حل للمشكلة
الفلسطينية ، واتاحت بذلك الفرصة للحركة الصهيونية لتنسق وتخطط مع الولايات
المتحدة الامريكية لتحقيق ما ترددت بريطانيا كثيرا في تنفيذه ألا وهو تقسيم فلسطين
العربية المسلمة واقامة دولة يهودية صهيونية عنصرية استعمارية تهدد أمن وسلامة البلاد
العربية والاسلامية .

الهوامش

(١) G. K. Chesterton, The New Jerusalem, London, 1920, p.297

(٢) «Cantonisation: A plan for Palestine», by Archer Cust, Journal of the Royal Central Asian Society, 1936, Vol. 23, p. 206

(٣) Memorandum, Ormsby- Gore to Cabinet, 4 July 1936, C.P.190 (36), CAB. 24 / 263.

(٤) نفس المصدر

(٥) انظر ص ١٢

(٦) Draft Proposals on Palestine by Sir Herbert Samuel, 8 September 1936, C. O. 733 / 315 / 75528 / 58 - 2 1.

(٧) Letter, Ormsby- Gore to Wauchope, 8 Sept. 1936, Confidential, C. O. 733 / 315 / 75528 / 58 - 23.

(٨) Note by Sir Herbert Samuel, 20 September 1936, C.O. 737 / 315 / 75528 / 58 - 23.

(٩) Letter, Nuri Pasha to Neville Chamberlain, The British Prime Minister, 26 Sept. 1936, most secret, copy in C.O. 733 / 315 / 75528 / 58 - 31.

(١٠) Interview, Maffey with Weizmann, 23 Oct. 1936, C.O. 733 / 289 / 75054 - 64.

- Letter, Wauchope to Ormsby - Gore, 4 Nov. 1936. C.O. 733 / 297 / 75156 / V - 200 (١١)
- Interview, C. Parkinson with Emil Ghory, 7 Oct. 1936, C.O. 733 / 289 / 75054 - 61. (١٢)
- Peel Report, p. 141. (١٣)
- (١٤) نفس المصدر .
- Peel Report, p. 124. (١٥)
- ESCO Foundation for Palestine: A Study of Jewish, Arab and British Policies, Vol. 11, p. 803 (١٦)
- Peel Report, p. 306. (١٧)
- (١٨) نفس المصدر ، ص ٣٦٨
- (١٩) بينما كان عدد عرب فلسطين في الجليل الذين وقعوا ضمن الدولة اليهودية المقترحة ٢٢٥,٠٠٠ نسمة ، كان عدد اليهود المنضوين في الدولة العربية المقترحة لا يتعدى ١٤٠٠ نسمة وكما كانت مساحة الأراضي العربية في الدولة اليهودية نحو ثلاثة اضعاف الأراضي اليهودية . ويعتبر هذا من أهم العقبات التي وقفت في طريق تنفيذ التقسيم .
- Cmd 5513, Palestine, Statement of Policy, by His Majesty's Govt. in U.K. (1937), 2. (٢٠)
- (٢١) نفس المصدر .
- (٢٢) دروزه ، محمد عزة ، حول الحركة العربية الحديثة ، صيدا ، ١٩٥١ ، ج ٣ ص ١٥٦ .
- The Times, 26 July 1937 (٢٣)
- Abdel- Rahman, A.W.A., British Policy towards the Arab revolt in Palestine, 1936- 1939, (٢٤)
- Ph.D. thesis, (unpublished) University of London, 1971.
- (٢٥) دروزه ، المصدر السابق ، ص ١٥٦ .
- (٢٦) دروزه ، المصدر السابق ، ص ١٨٠ .
- Weizmann, Chaim, Trial and error, London, 1949, P. 473 (٢٧)
- The Times, 8 and 9 July 1937. (٢٨)
- Note, Ibn Sioud to British Government, 6 Sept. 1937 C.O. 733 / 353 / 75718 / 19 - 35. (٢٩)
- (٣٠) نفس المصدر .
- Note, Nuri Pasha to Eden, 30 September 1937, Copy in C.O. 733 / 353 / 75718 / 16 - 1. (٣١)
- (٣٢) دروزه ، محمد عزة ، المصدر السابق ، ص ٢٢١ .
- (٣٣) نفس المصدر .
- Cmd 5893, Palestine = - Statement by His Majesty's Government in U.K, London, 1938. (٣٤)
- (٣٥) نفس المصدر
- Cmd 6019, Palestine statement of policy, London 1939. (٣٦)
- (٣٧) الكيالي ، عبد الوهاب ، تاريخ فلسطين الحديث ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٣٥٦ .
- The Times, 18th May 1939. (٣٨)
- Weizman, Chaim, Trial and Error, p. 477. (٣٩)
- Hanna. Paul L., British Policy in Palestine, Washington 1942, p. 149. (٤٠)
- (٤١) نفس المصدر .

Britain and The Search For a Peaceful settlement to the Palestinian Problem during the Arab Revolution in Palestine 1930 - 1939)

A. Ahmad

The long duration and intensity of the Arab revolt in Palestine impelled the British government to find a peaceful solution to the Palestine problem.

Various suggestions for a settlement were put forward either publicly or in private communications to the colonial office by persons concerned with the problem. Proposed solutions which were discussed and aroused some interest were those of cantonization a demographic solution, political party and that of partition. Other solutions were also presented by King Ibn Saud, Nuri Pasha and Newcombe.

However, none of these proposals offered a lasting solution to the Palestinian problem. The failure of the British government to achieve this exposed the shortcomings and weakness of traditional British policy in Palestine and hence led to the British withdrawal from Palestine after paving the way for the establishment of an illegal Jewish state in Palestine.